سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

تجاذبات حول مشروع قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام

محمد شريف ابو ميسم

جاء في وثيقة قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام،وتحت باب الاسباب الموجبة العبارة التالية: تماشيا مع التحولات الاقتصادية الجديدة في العراق،وبهدف زيادة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص العراقي والاجنبي وتوسيع قاعدة مشاركتة في نشاط تصفية النفط الخام لزيادة طاقات الانتاج المحلية من المشتقات النفطية،وتحسين النوعية وتحقيق المرونة وتقليل حالات العجز والاختناق في المصافي الحكومية..شرع هذا القانون..وقد اقترح هذا القانون بالتزامن مع مناقشات مشروع قانون النفط والغاز العراقي الجديد الذي جاء في الفصل الاول منه ان ملكية النفط والغاز تعود لكل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات..وبناءا على ذلك فان مالكي هذه الثروة هم المعنيون اولا واخيرا بهذه التشريعات فماذا يعرف المواطن العراقي عن مشروع قانون الاستثمار المتعلق بتصفية النفط؟.. سؤال طرحناه على مجموعة من المواطنين المتابعين..فوجدنا ان القلة القليلة منهم على علم بهذا القانون وقد كانت اراؤهم متباينة بخصوص جدوى تشريع مثل قانون كهذا.. طالب مشتاق (موظف) قال لنا: ان هذا القانون يصب في خدمة الاقتصاد العراقي الذي يعاني الانهيار والتلكؤ، وقد لفت انتبا هي ما جاء في المادة الثالثة، حيث ان هذه المادة تلزم الشركات المستثمرة بتشغيل ملاكات عراقية بما لا يقل عن خمسة وسبعين من المائة من مجموع العاملين، اضافة الى المادة الثامنة التي تنص على عدم احقية الشركات المتاجرة بالنفط الخام المستلم من وزارة النفط، ولابالمشتقات النفطية المنتجة في المصافي الحكومية..ان هذا القانون هو خطوة جيدة على الطريق،من اجل تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية، لقد آن الأوان ان نفعل دور القطاع الخاص وننشط الاستثمار من اجل المساهمة مع الحكومة في دفع عجلة البناء، ولنخرج من مرحلة الاتكال على الحكومات في بناء القاعدة الصناعية.. اعتقد ان القرار جاء ليعالج الاختناقات التي يعانيها المواطن العراقي على صعيد الخدمات والخلاص من مرحلة الازمات في المشتقات النفطية.. بينما قال المواطن (زياد) وهو مهندس في احدى دوائر وزارة المالية ان ثمة مثلاً يقول (الذي يرى الموت يرضى بالحمى) فمنذ اكثر من ثلاث سنوات ونحن نلهث وراء المشتقات النفطية،اذ نخرج من ازمة فندخل في اخرى.. وعندما يطرح مثل قانون كهذا في وقت كهذا فاننا لانملك الا ان نقبل به، لانه وعلى مايبدو جاء ليسهم في انهاء المشكلة التي نعيش فيها.. نعم لقد قرأت نص هذا القانون في الصحف، ويكفي ان اذكرك بما جاء في المادة التاسعة منه والمادة العاشرة، لتفهم مااريد قوله لك اذ تنص المادة التاسعة،على ان يتمتع المشروع المشيد وفق احكام هذا القانون بالامتيازات الممنوحة للمشروعات التي تشيد في المناطق الحرة من العراق.. وفي المادة العاشرة اولا، للشركة المستثمرة،تحديد اسعار منتجاتها النفطية ولها حق بيعها داخل العراق او تصديرها الى الاسواق الخارجية وفقا للضوابط المعمول بها في المناطق الحرة..وانا هنا لا افهم معنى الضوابط المعمول بها في المناطق الحرة، فحسب علمي ان مثل مناطق كهذه لاتخضع لاية ضوابط لانها في ضوء تسميتها (بالمناطق الحرة) لاتعمل باية ضوابط (سوى منع تلك الضوابط) عن التحكم بحركتها،وبالتالي كان اجدر بالمشرعين ان يستبدلوا الجملة الاخيرة من المادة عاشرا، بجملة اكثر صراحة،مفادها(وعلى وفق مايرغب به المستثمرون)..اما المواطن (محمد عايد) وهو مدرس فقد قال لنا.. نعم لقد اطلعت على مشروع قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط ووجدت فيه مايخدم اقتصاد البلد، لاننا وبصراحة نقف على انقاض موروثة ونعاني امراضاً كثيرة، من اهمها الفساد الاداري، ولا يمكن تجاوز هذه المرحلة الا بتشجيع عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، وقد ظلت مشكلة المشتقات وسبل توفيرها للمواطن، تثقل كاهل الحكومة التي تخوض حربا على جبهات عدة وكان من الطبيعي ان لاتنجح الحكومات المتعاقبة في حل تلك المشكلة، واعتقد ان القطاع الخاص سيستطيع المساهمة في ايجاد الحل واتوقع ايضا ان تتحسن مواصفات المادة المعروضة،فقد نصت احدى مواد هذا القانون على ان تكون المصفاة بمستوى تكنولوجي متقدم، وان لاتزيد نسبة انتاج المشتقات النفطية الثقيلة فيها على عشرين من المائة.

من أجل الحقوق القانونية والمكتسبة للمساهمين

موسى جعفر السماوي

في عام ١٩٩٥ طرحت شركة "الأثمار الزراعية" المتخصصة بتربيةِ وانتاج الثروة السمكية اسهماً للبيع بقيمة دينار واحد للسهم ودعت المواطنين للاكتتاب من اجل زيادة رأسمالها فبادر الموطنون الى توظيف مدخراتهم فيها، ورغم مراجعات المساهمين للشركة خلال مدة تزيد على ١١ عاماً لم يتسلموا منها غير رد واحد هو "استمرار الخسارة!" لكن المساهمين غير مقتنعين بهذا الرد فواقع السوق يشير باستمرار الى زيادة الطلب على السمك مع تصاعد اسعاره، واستمرت مراجعاتهم من اجل حقوقهم بعد السقوط، وفي آخر مراجعة قال لهم احد اداريها بان تحسناً لم يطرأ وان الشركة مازالت تراوح في الخسارة ثم أشار الى أحد الجالسين.

وقال عنه: "انه خبير من امريكا في تربية الاسماك وانهم يعولون عليه في النهوض بمستوى الانتاج، اضافة الى ذلك انه مستعد لشراء الاسهم بقيمة شرائها أي بدينار واحد للسهم الواحد!!".

ان هذا النوع من التعامل يذكرني بتاجر الصوف العراقي الذي صدر الى بريطانيا صفقة صوف مجزية وضع فيها كل ثروته وقبل التأكد من وصولها قامت الحرب العالمية الثانية ودخلت صفقة الصوف في المجهول، ضرب التاجر كفاً بكف وسلم أمره الى الله.

وزحفت سنوات الحرب ثقيلة فوق البشرية تدمر كل جميل في حياتها من سعادة وحضارة وحلم وأمل وتقدم ثم وضعت اوزارها بعد ان حصدت ارواح الملايين وحولت المدن الى انقاض. ومن حيث لا يحتسب التاجر وفرق قيمة الملايين وحولت المدن الى انقاض. ومن حيث لا يحتسب التاجر عادت قيمة صفقة الصوف مضاعفة وكانت ثروة هائلة فقد أضيفت اليها مدة التأخير وفرق قيمة العملة لما قبل الحرب وبعدها، وبين عشية وضحاها اصبح تاجر الصوف- حق صبره- من كبار الاغنياء في المدينة.

وسواء كان التعامل مع ابن البلد او مع اجنبي فان جوهره واحد هو "الامانة" وهذه الحقيقة تضع الدلافين البغاة الفاسدين تحت طائلة القانون لينالوا عقابهم العادل بتهمة "خيانة الامانة" واعادة ما سرقوه من اموال المواطنين مع احتساب الفائدة وفرق قيمة العملة.

وكيل وزارة الصناعة :

البضائع العراقية ستنافس مثيلاتها الاجنبية

بغداد / قيس عيدان

أكد السيد محمد عبد الله العاني وكيل وزارة الصناعة لشؤون الشركات إن المنتج العراقي من الصناعة سيكون منافساً جيداً للبضائع المستوردة بعد إعادة هيكلة الوزارة وتهيئة شركاتها لتتحول تدريجياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبمفهوم جديد تأخذ الوزارة فيه دوراً إشرافيا جديداً.

جاء ذلك خلال تصريح صحفي مضيفاً إن الوزارة ستبدأ بأجراء عملية التحول الاقتصادي من حيث انتهت الدول الأخرى مشيراً إلى أنها اطلعت على خبرات البلدان الأخرى في عملية الخصخصة من خلال الزيارات التي قامت بها للإطلاع على نقاط النجاح والخلل لدى تلك الدول في خصخصة شركاتها والحيلولة دون الوقوع في هذه الأخطاء مما أصبح لدى الوزارة كادر متخصص متفهم لعملية التحول الاقتصادي التدريجي مشيراً إلى إن هذا الكادر قام بوضع خطة إستراتيجية واضحة وثابتة مبنية على الفكر الحديث لإعادة هيكلة الوزارة تمثلت بتقسيم شركات الوزراة إلى ثلاث فئات تمثلت الأولى بالشركات الرابحة التي ضمت شركات السمنت والأسمدة وشركات الأدوية والزيوت أما الثانية فشملت الشركات القريبة من نقطة التعادل بين الربح والخسارة في حين تضمنت الفئة الثالثة الشركات الضعيفة التي لا تمتلك جدوى اقتصادية.على الصعيد ذاته قال وكيل وزارة الصناعة إن الوزارة وضعت منهجاً ثابتاً في كيفية التعامل مع الشركات الرابحة ذات الجدوى الاقتصادية وبما يحقق الزيادة في طاقاتها الإنتاجية مؤكداً إن هذه الشركات تحقق ارتفاعا" بطاقاتها الإنتاجية إلى ما يعادل نسبة ١٠ ٪ سنويا مؤكداً إن عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى الحر يجب إن تكون بإجراء عملية الإصلاح الاقتصادي وتفعيله من خلال إيجاد بيئة استثمارية واقتصادية ومصرفية صالحة ومتطورة مبدياً تفاؤله في إنجاح اقتصاد البلد بعد عملية التحول الاقتصادي التدريجي.

وأضاف العاني إن جزءاً كبيراً من شركات الوزارة التي تمثل القطاع العام ستتحول ومع مراحل تطوير قانون الاستثمار إلى القطاع الخاص موضحاً إن الوزارة أسهمت بشكل كبير بوضع قانون الاستثمار الجديد وبما يجعلها مهيأة لتنفيذه كما إن لدى الوزارة العديد من الملفات الاستثمارية الكاملة التي من شأنها إصلاح شركاتها معرباً عن تفاؤله في إن التحول الجديد سيسهم في امتصاص عدد كبير من العمالة من خلال إنشاء مشاريع جديدة.

وفي السياق ذاته أكد الوكيل إن العديد من الشركات التي كانت تابعة لهيئة التصنيع العسكري سابقا والتي تم تحويلها ضمن تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن تعد من الشركات الرابحة والمنافسة في اقتصاد السوق تمتلك خبرات كبيرة من الممكن الاستفادة منها في تطوير إمكانيات الوزارة مثل الزوراء والشهيد والتحدي .

وزير التجارة :

طاقتنا الخزنية للمواد الغذائية لا تكفي لاستيعاب ما ورّد خلال العام الحالي

بغداد/ كريم السوداني

كشف وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني عن أن الطاقة الخزنية لوزارة التجارة الحالية لا تكفي لاستيعاب المواد التي ورداتها الوزارة هذا العام لتوفير مفردات البطاقة التموينية التي توزع على المواطنين. وأضاف أن المخازن الموجودة في الوزارة صممت لرصيد يكفي لسبعة ملايين مواطن ومجموع سكان العراق وصل الى اكثر من (٢٩) مليون مواطن مما يتطلب طاقة خزنية هائلة تكفي لهذا العدد الكبير من المواطنين. مضيفاً أن الوزارة استنجدت بمخازن شركاتها الاخرى ومخازن أخرى بغية استيعاب المواد التي تم توريدها الى الوزارة بعد التعاقدات التجارية التي أبرمتها الوزارة مع شركات عالمية مختلفة وقامت ايضاً بتوزيع حصة ثلاث أشهر في بعض المحافظات من أجل تفريغ المخازن وتسلم مواد غذائية جديدة بغية زيادة الخزين الاستراتيجي من مفردات البطاقة التموينية. وأشار الى اهمية أنشاء مخازن جديدة تكفي للمواد التي يتفق لتوريدها للعراق في الفترة المقبلة مشيراً الى وجود برنامج جديد يسمح للوزارة ببناء مخازن جديدة وحديثة قادرة على استيعاب المواد الغذائية التي تصل للبلاد

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السادس والثمانين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/١٩ وكانت النتائج كالآتي:

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧٦) دينار/ حوالات.
ب- سعر البيع النقدي (١٢٨٨) دينار/ دولار.
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٧,٦٧٥) دولار وحوالات بمبلغ (٧٠,٣٤٠,٠٠٠) دولار.

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٧
السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد/ دولار	٨٨,٠١٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد/ دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٨٨,١٥٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

اعلان

يسر الشركة العامة للصناعات الميكانيكية احدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ان تعلن عن اعادة اعلان المناقصة الخاصة بنقل المنتسبين وللخطوط التي لم ترد عليها عروض مطابقة بالمرقم ٣م/ ٢٠٠٧ تاريخ الغلق ٢٠٠٧/٤/١٦فعلى اصحاب السيارات ومتعهدي النقل مراجعة مقر الشركة الكائن في الاسكندرية محافظة بابل لغرض الاطلاع على الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصة المذكورة اعلاه مقابل مبلغ قدره (١٠٠٠٠) دينار غير قابل للرد على ان يتضمن العطاء نسخة من براءة الذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب وان يرفق مع العطاء صك مصدق بنسبة ٣٪ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ويهمل أي عطاء يرد بعد الغلق المذكور اعلاه علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات مع التقدير

ملاحظة :لمزيد من المعلومات الاتصال بنا عبر البريد الالكتروني المثبت ادناه :
scmicommercial@yahoo.com

المدير العام
رئيس مجلس الادارة

اعلان

المدعي/ سرور عزالدين خورشيد
المدعى عليه/ فاضل محمد أمين

أقام المدعي سرور عز الدين خورشيد اعلاه الدعوى المرقمة ٢٠٠٧/١٧٠٠٠٢ طالباً اعادة العقار وتسجيله باسمه مجددا او التعويض مدعياً مصادرة العقار لاسباب سياسية ولكونك المالك الاخير للعقار ١١٥/٩٢ مقاطعة ٥ طوز ونظراً لمجهولية محل اقامتك في الوقت الحاضر حسب اشعار المختار فقد اقتضى تبليغك بصحيفتين محليتين لحضور المرافعة بتأريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ امام اللجنة القضائية لهيئة حل نزاعات الملكية العقارية/ فرع طوز او ارسال من ينوب عنك قانوناً وبخلافه تجرى المرافعات بحقك غيابياً وفق القانون.

القاضي
باسم محمد عيدان
رئيس اللجنة القضائية